# أثر المرجعية القرآنية في تحديد دلالات الألفاظ عند أئمة أهل البيت (عليهم السلام)

**المدرس الدكتور علي عبد الرسول رحيم**
**جامعة البصرة . كلية الآداب**

**الملخص :**
تعد هذه الدراسة محاولة لبيان أهمية المرجعية القرانية عند أئمة اهل البيت(عليهم السلام)، ولاسيما في تحديدهم دلالات الالفاظ العربية، مقارنةً بجمهور اللغويين القدماء الذين اعطوا للمرجعية الشعرية الدور الكبير في الدراسة اللغوية، فضلا عن تحديدهم لدلالات الالفاظ العربية من خلالها، فقد وضح البحث تميز أهل البيت(عليهم السلام) عن غيرهم في هذا الجانب. وقد سلط البحث الضوء على الصراع بين العلماء القدماء واختلافهم نتيجةً للاعتماد على احدى المرجعيتين: الشعرية او القرآنية، كما بين البحث الطرائق التي اعتمد عليها أئمة اهل البيت(عليهم السلام) في تحديداتهم الدلالية اعتماداً على المرجعية القرانية، وقد تجلت هذه التحديدات في أربع طرائق وضُحِتْ من خلال التطبيقات.

المقدمة : الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق اجمعين محمد وعلى آله الطيبين وصحبه المنتجبين وبعد. لقد عُدَّ القرآن الكريم مرجعاً للمسلمين في أمورهم الدينية والدنيوية كلها، ولم ينسحب ذلك على الدرس اللغوي العربي القديم، وإن كان القرآن من أهم البواعث في نشأته، فنجد اللغويين رجعوا بالدرجة الاولى إلى الشعر العربي، وكان مرجعهم في جلِّ

القضايا اللغوية، ومنها تحديد دلالة الألفاظ، في مقابل ذلك كان هناك اهتمام في عدِّ القرآن مرجعية لغوية أولى، و قد تمثل هذا الاهتمام في أئمة أهل البيت(عليهم السلام)، إذ اعتمدوا على المرجعية القرآنية اللغوية لا الشعرية في تحديداتهم لدلالات الألفاظ.

وقد كان البحث راصداً تلك الجهود، ومبيناً تلك المرجعية في عملية التحديد الدلالي عندهم، وقد وقع البحثُ في تمهيد بينتُ فيه الصراع عند أهل اللغة في الاعتماد على إحدى المرجعيتين القرآنية أو الشعرية، ثم حاولت أن أبين نظرة أئمة أهل البيت(عليهم السلام) في كيفية الاعتماد على المرجعية القرآنية في تحديداتهم الدلالية، وقد تجلت في أربع طرائق ذكرناها مع تطبيقاتها، ثم خلص البحث إلى أهم النتائج في الخاتمة.

**تمهيد :**

عُدُّ القرآنُ الكريمُ ثورةً دينيةً ومعرفية ولغويةً، انطلقتْ من قلب الجزيرة العربية، وانتشرت في ربوع المعمورة، وكان المرجعية الأولى عند المسلمين إذ يرجعون إليه في أمورهم الدينية والدنيوية كالفقه والعقائد والعلوم الأخرى، ومنها علوم اللغة العربية، وقد اهتم المسلمون به ترتيلاً وتفسيراً وتأويلاً، وإذا كانت نشأة الدراسات اللغوية عند العرب قد قامتْ بدافع ديني لفهم القرآن الكريم وقراءته قراءة صحيحة، فإن الحاجة لمعرفة معاني ألفاظ القرآن الكريم قادت العلماء الى دراسة الشعر العربي القديم لكشف دلالات تلك الألفاظ ومحاولة الاستشهاد بها على معاني ألفاظ القرآن، إذ إن من أسباب الاهتمام والاشتغال بدراسة هذا الشعر في عصور الاسلام الأولى محاولة شرح الألفاظ الصعبة والغامضة في القرآن الكريم وتفسيرها بالشعر العربي[1].

وقد انقسم اللغويون العرب القدماء على فريقين في تحديدهم دلالات ألفاظ القرآن الكريم وغريبه، فيرى بعضهم أن تحديد دلالات ألفاظ القرآن لايكون الا بالرجوع الى الشعر

والاعتماد عليه؛ لأنه ديوان العرب وبه يُفسرُ كلُّ لفظ قرآني غريب. أما القسم الآخر، فلم يُجزْ أن تُفسرَ ألفاظ القرآن وغريبه عن طريق الشعر؛ لأن ذلك يجعل الشعر أصلاً للقرآن، وقد نقل لنا جلال الدين السيوطي هذا الاختلاف بين المنهجين عن أبي بكر بن الأنباري قائلاً: ((قد جاء عن الصحابة والتابعين كثيراً، الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله بالشعر. وأنكر جماعة لاعلمَ لهم على النحويين ذلك، وقالوا: إذا فعلتم ذلك جعلتم الشعر أصلاً للقرآن؛ قالوا: وكيف يجوز أن يحتج بالشعر على القرآن، وهو مذموم في القرآن والحديث! قال: وليس الأمر كما زعموه من أنا جعلنا الشعر أصلاً للقرآن، بل أردنا تبيين الحرف الغريب من القرآن بالشعر؛ لأن الله تعالى قال (إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا) (٣،سورة الزخرف} وقال (لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ){١٠٣،سورة النحل}))[٢].

ويكشف النص السابق عن عمق الاختلاف بين المنهجين وعن طبيعة الصراع في تحديد الرأي الراجح، فضلاً عن ذلك يظهر لنا عدم اتصاف الناقل بالموضوعية العلمية في عملية النقل، إذ إنه استعمل طُرُقاً متعددة في إظهار ضعف حجج المنكرين، عن طريق محاولته وصفهم بأنهم (لاعلمَ لهم)، والذي يقود إلى إتصاف الفريق الآخر بالعلم، فضلاً عن ذلك تمييز فريق القائلين بالجواز بأنهم جمعٌ كثيرٌ من الصحابة والتابعين، بالمقارنة مع فريق المنكرين الذي عدّهم أقلية. وقد نجم عن هذا الصراع تسيّدُ القائلين بجواز تفسير ألفاظ القرآن بالشعر في الدرس اللغوي القديم، إذ كانوا يَرون ما ذهب إليه عبد الله بن عباس«» دليلاً على صحة كلامهم، فقد نُسِبَ إلى عبد الله بن عباس قوله: ((الشعر ديوان العرب، فإذا خفيَ عليهم الحرفُ من القرآن الذي أنزله الله بلغتهم رجعوا إلى ديوانهم، فالتمسوا معرفة ذلك))[٣]. وقد رُويَ عنه أيضاً قوله: ((إذا سألتموني عن غريب

القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب))[٤].

ويبدو أن هذا المنهج قد ساروا عليه بعد أن فقدوا صاحب البيان وهو الرسول الكريم«»، ولم يَروه في القرآن، فلم يبقَ لديهم سوى محاولة الاجتهاد بالرأي بما يتوافر لها من عوامل، ولعل أهمها محاولة الرجوع إلى رصيد هذا اللسان، ونعني به الشعر العربي القديم ومحاولة الاستشهاد به لبيان ألفاظه ومعانيه، وقد قام بها بعض الصحابة والتابعين في كثير من غريب ألفاظ القرآن عن طريق الرجوع الى الشعر ولاسيما الجاهلي[٥].

ويرجع سبب عدم معرفتهم بهذا المنهج التفسيري للقرآن عن طريق الشعر في عصر النبي الكريم«ص» لأن ((المرحلتين الأوليين تفسير القرآن للقرآن، وتفسير السنة للقرآن، لامكان للشعر فيهما، أمّا الأولى فلشمول قوله تعالى: (وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ){٤١،سورة الحاقة} ، للنصين المفسَّر والمفسِّر. وأمّا الثانية فحيث صحَّ التفسير عن النبي«ص» فذلك هو ولا محيد عنه لانه«» كما تلقّى القرآن لفظاً ومعنى تلقّى السنة معنى...))[٦].

وكانت محاولة عبد الله بن العباس في تفسير ألفاظ القرآن الكريم بالشعر من المحاولات الرائدة، إذ تُعدُّ النواة الأولى للمعجمات العربية[٧]، وانطلقت بعدها المحاولات لوضع معجمات لغوية مهمة، وكان من أكثرها رسوخاً وقدماً معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، وإذا كان المعجميون العرب القدماء يستشهدون بنصوص من القرآن وبقراءاته، إذ يُعدُّ عندهم من أعلى درجات التوثيق والفصاحة، فإنَّهم من الناحية العملية لم يقوموا بما هو حقيق به من الاهتمام والاحتجاج إذ ((يجدُ المتتبع هذه المسألة، في معاجمنا اللغوية، مقدار الفارق الكبير بين كم الشاهد القرآني أو الحديثي من جهة، والشاهد الشعري من جهة مقابلة، إذ الاستشهاد بالأخير، ولاسيما الشعر الجاهلي منه، يفوق كثيراً ما اعتمد

من شواهد قرآنية أو حديثية. ففي معجم "العين" للخليل بن أحمد (١٠٠-١٧٥هـ) بدا ميل المؤلف إلى التعليق على الشاهد القرآني وشرحه، بدلاً من اعتماده مرتكزاً في شواهده))[٨].

ومن كل ما سبق نستطيع القول إن الفريق الذي اعتمد على الشعر في تفسير ألفاظ القرآن وغريبه صار نسقاً مهيمناً على الدرس اللغوي القديم عند العرب، أما الفريق الآخر فقد تعرض الى الاقصاء والتهميش. ويمكننا أن نلاحظ بعض الاشارات التي توضح لنا عمق الصراع المرجعي في الدرس اللغوي العربي القديم، فلو تأملنا ما جاء عن أبي ذر (رضوان الله عليه) انه قال: ((تعلموا العربية في القرآن كما تَعلَّمُون حفظه...))[٩] فإنها دعوة الى تعلم العربية من مرجعية القرآن اللغوية، التي تختلف عن مرجعية الشعر اللغوية اختلافاً كبيراً، إذ يفرق الزركشي بين القرآن والشعر، فيقول: ((فأعلم سبحانه أنه نزَّه القرآن عن نظم الشعر والوزن؛ لان القرآن مجمع الحق، ومنبع الصدق، وقُصارى أمر الشاعر التحصيل بتصوير الباطل في صورة الحق، والإفراط في الإطراء، والمبالغة في الذم والايذاء دون إظهار الحق، وإثبات الصدق منه كان بالعرض، وبهذا قال تعالى: (وماهو بقول شاعر) {٤١ سورة الحاقة}، أي كاذب...))[١٠] فلا يرجع الاختلاف بين القرآن والشعر إلى الإيقاع والوزن بل إلى نفي أن يكون القرآن كلاماً بشرياً يتصف بصفات بشرية معينة، كالكذب والتخييل والمبالغة وغيرها من الصفات ؛لأنه وحي منزل ، وذكر مما يتناقض مع كونه كلاماً بشرياً[١١].

وقد ترتب على الاختلاف بين القرآن والشعر اختلاف في طريقة استعمال القرآن وتوظيفه للألفاظ والأساليب في الشعر، وهو فارقٌ يدخل في باب استثمار معطيات اللغة العربية استثماراً أمثل؛ لذلك نجدُ من العلماء القدماء مَنْ كان يتحرج في تفسير ألفاظ القرآن بالشعر، وهذا ناجمٌ عن الاختلاف بين القرآن والشعر من

جهة، ومن جهة أخرى يقود تفسير ألفاظ القرآن بالشعر إلى دخول تفسير القرآن في التفسير بالرأي الذي نهى عنه رسول الله«ص»[١٢] إذ يُنقلُ عن الأصمعي انه كان يمتنعُ عن تفسير أي لفظٍ ورد في القرآن أو في الحديث النبوي الشريف عن طريق الشعر واللغة[١٣].

ويرى بعض الباحثين المحدثين أن الامام علياً«ع» وعبد الله بن العباس لم يتحرجا من تفسير القرآن مثلما فهموه من رسول الله«ص» أو حسب فهمهم الخاص الذي يقوم على معرفتهم بأساليب الكلام المختلفة ومقارنته بالشعر العربي وكلام العرب[١٤]. غير أن ما يؤثر عن الإمام علي«ع» أنَّه كان يفسرُ القرآن عن طريق ما تعلمه عن رسول الله«ص» ولم يُؤثر عنه«ص» أنَّه فسّر القرآن أو أيَّ لفظٍ قرآني بالشعر العربي[١٥]. لأنَّه كان يرى في القرآن الكريم المرجعية الأساسية في جوانب الحياة المختلفة، ويمكن أن نُدللَ على ذلك من الحوار الذي دار بين الامام علي«ع» ووالد الفرزدق الشاعر حين سأله عن ولده قائلاً : ((من هذا الغلامُ مَعَكَ؟ قال: هذا ابني، قال: ما اسمُه؟ قال: همّام وقد روّيْتُه الشِعرَ يا أمير المؤمنين وكلامَ العرب، وَيوشِك ان يكونَ شاعِراً مُجيداً؛ فقال: لو أقرأتَه القرآن فهو خيرٌ له، فكان الفرزدقُ بعدُ يَروي هذا الحديث ويقول: ما زالت كلمتُه في نفسي حتى قيّد نفسه بقيد وآلى ألاّ يَفُكَّه حتى يحفَظ القرآن...))[١٦].

ولعل الحوار السابق هو أكثر تعبيراً عن رؤية الامام علي«ع» لمرجعيتي الشعر والقرآن بل إنه يعبَّر عن الصراع بين مرجعية الشعر العربي القديم، وهي مرجعية راسخة وبين مرجعية القرآن التي هي مرجعية جديدة، إذ أراد الرسول الكريم«ص» أن يرسخها وأن يجعلها نسقاً مهيمناً ؛لذلك شاع في عصر صدر الاسلام ضعف الشعر[١٧]. غير أنَّ مرجعية الشعر قد برزتْ بعد نشوء الدولة الاموية في عهد معاوية بن أبي سفيان إذ يُنقلُ عنه انه دخل عليه

الحارثُ بن نوفل و ابنه عبد الله: ((فقال: ما علَّمتَ ابنك؟ قال: القرآن والفرائض. فقال: روِّه من فصيح الشِّعر فإنه يُفتِّح العقل، ويُفصِّح المنطق، ويُطلِق اللسان، ويدلُّ على المروءة والشجاعة. ولقد رأيتُني ليلة صِفِّينَ وما يَحبسني إلاّ أبياتُ عَمرو بن الإطنابة حيث يقول:

أبتْ لي عفتي وأبى حيائي
وأخذي الحمدَ بالثمن الربيح...))[١٨]

ويبينُ الحوار السابق منطق السلطة وآليتها في تقديم مرجعية الشعر العربي القديم وإقصاء المرجعية القرآنية الجديدة بوصفها الممثل الحقيقي للاسلام، ومحاولة إرجاع مرجعية الشعر العربي القديم بعنونات متعددة، فمنها ما صرح به معاوية بن أبي سفيان في ما سبق[١٩]، او بعنوان آخر كحاجة المسلمين إلى معرفة غريب القرآن من الشعر العربي.

وقد سار أئمة أهل البيت(عليهم السلام) على هدي القرآن، فهم عِدله[٢٠]، واذا كان القرآن الكريم مرجعهم في المسائل الفقهية والعقدية والتشريعية، فيرى الباحث أن القرآن الكريم هو المرجعية اللغوية لهم ولا سيما في تحديدهم دلالات الألفاظ، ويمكن أن نحددَ أبرز الطرائق التي يرجع إليها أئمة أهل البيت(عليهم السلام) في تحديداتهم الدلالية للألفاظ بأربع طرائق:

١. تحديد الدلالة عن طريق الأصل الدلالي للكلمة في القرآن الكريم

وهو أن يكون اللفظ في الاصل قد وضع للدلالة على معنى عام، ثم يقوم أهل اللغة بتخصيصه[٢١] بمعزل عن الاستعمال القرآني، وقد استُعمِلَتْ في القرآن الكريم بعض المفردات للدلالة على الأصل اللغوي، لكنها بعد نزول القرآن بمدةٍ زمنية معينة تطورت دلالاتها عن ذلك الأصل اللغوي الذي استعمله القرآن الكريم، وقد حاول أئمة أهل البيت الاعتماد على الدلالة الأصلية في الاستعمال القرآني مرتكزاً في تحديد الدلالة الصحيحة ،وفي تصحيح الدلالة

الجديدة التي عُدتْ دلالة خاطئة لاتنسجم مع المرجعية القرآنية اللغوية.

فلو تأملنا قول الامام علي«ع» في تحديده لدلالة لفظة (الطامث) إذيقول: ((لاتقولوا للحائض: امرأة طامث فتكذبوا ولكن قولوا: حائض، والطمث، الجماع قال الله (لم يطمثهنَّ إنسٌ قبلهم ولا جان) {٧٤ سورة الرحمن}...))[٢٢]. فخطاب الامام علي«» يعتمدُ على أسلوبي النهي والأمر، فالنهي داخل في دائرة معالجةالخطأ اللغوي، أما الأمر فداخل في دائرة التصحيح اللغوي، إذ يحاول أن يحدد دلالتين لـ(طمث) الأولى وهي (الحيض) إذ أدخل مستعملها في دائرة الكذب؛ لأنَّه لايعبرُّ عن الواقع الحقيقي لدلالة اللفظ الأصلية التي تحددت في الاستعمال القرآني بوصفه المرجعية الأساسية في تحديدهم دلالات الألفاظ، إذ كان يرى أنها تدلُّ في القرآن على (الجماع) وليس على (الحيض).

ولو رجعنا إلى اللغويين القدماء لوجدناهم مختلفين في تحديدهم دلالة (طمث) أو (طامث)، فيرى ابن فارس أن الدلالتين السابقتين داخلتان في ما تدلُّ عليه (طمث) إذ يقول: ((الطامث الحائض... وطمث الرجل المرأة: مسّها بجماع لاغير، ويقال: افتضها. وفيه قول آخر. قال الشيباني: الطمث المسُّ وذلك في كل شيءٍ يُمسُّ، يقال: ما طمث المرتع قبلنا احدٌ...))[٢٣] فابن فارس يعدُّ كلتا الدلالتين صحيحتين، غير أنه يشير إلى رأي مهم لأبي عمرو الشيباني الذي يحاول في تحديده أن يقترب من الدلالة الأصلية لها، وهو ما يتحدد بالمسِّ المطلق، لامسَّ النساء فحسب ،وقريب من رأي ابن فارس يذهب ابن دريد الى ذلك الرأي[٢٤]، غير أننا نجدُ رسول الله«» قد استعمل (طمث) على وفق المرجعية القرآنية، إذ ورد عن بعض اللغويين القدماء في تفسيره لمادة (جُمْع) يقول: ((يُقال: ماتتْ المرأة بجُمعٍ، إذ ماتتْ وفي بطنها

ولـدُها. ويُقـال: تـرك الرجـل امرأتـه بجُمـع وسـار، أي تركهـا بكـراً لـم يفتضّـها ومنـه قـول النبـي«ص» (أيُّ امرأةٍ ماتت بجُمعٍ، لم تُطَمثْ، دخلت الجنة) ))[٢٥] أي لم تُمس.

ومن اللغويين الذين ذهبوا إلى تحديد دلالة (طمث) بالمسِّ فقط الزمخشري اذ يقـول: ((امـرأة طامـث ونسـاءُ طُمّـثٌ... وطمثهـا: مسـها وقيـل: افتضـها. ولا يكـون إلا نكاحـاً بالتدمية...))[٢٦] ولم يُشرْ إلى الدلالة الثانية لها وهي الحيض.

أما أبو العباس ثعلب فقد كان يرى أن ((أصل الطمث الحيض، ثم جُعِلَ للنكاح))[٢٧]. ورأيه مخالف لما ذهب إليه أبو عمرو الشيباني وابن فارس في المقاييس من أن أصل الطمث هو المسُّ المطلق[٢٨]. وهو ما نميلُ إليـه؛ لأنـه منسـجم مـع المرجعيـة القرآنيـة التـي تجلـتْ فـي اسـتعمال النبـي«ص» وحـديث الامـام«ع»، وأكبر الظن أن تغير دلالة (طمث) من المسِّ إلى الحيض ناتجٌ عن تطور دلالي جرى عليه، ويرجع ذلك -كما نرى- إلى أن الأصل إذا كان يدل على المسِّ المطلق، ومنه الجماع بالتدمية، أي انه مسٌّ محدود بخـروج دمّ الافتضـاض علـى الخصوص كما يذهب الى ذلك بعض اللغويين، فإن ذلك قد يدلُّ على إنتقال الدلالة من دمِّ الافتضاض إلى دمِّ الحيض. وهذا ما خالف الدلالة القرآنية لمادة (طمث) في الأصل اللغوي.

وإذا كان أئمة أهل البيت قد حددوا تلك الدلالة عن طريق المرجعية القرآنية بصورة مباشرة، فإننا نراهم في نماذج أخرى يعتمدون على التلميح دون التصريح في تحديدهم دلالة الألفاظ، ومنها ما رواه أبو عبد الله الصادق«ع» عن أبيه«ع» أنه قال: ((خطب رجل إلى قوم فقالوا: ما تجارتك؟ فقال: أبيع الدواب فزوجوه فإذا هو يبيع السنانير فاختصموا إلى أمير المؤمنين«» فأجاز نكاحه فقال: السنانير دواب))[٢٩].

ويبدو أن الاشكال الاساس في النزاع بين الرجل وأهل المرأة ناتجٌ عن

الاختلاف في تحديد دلالة (الدواب)، وبهذا يكون جوهر الاشكال بينهما دلالياً. واذا أراد أمير المؤمنين«ع» أن يحلَّ هذا الاشكال، فعليه أن يعتمد على مرجعية يجمع عليها الناس ولايختلفون فيها، ومرجعيته التي اعتمد عليها في التحديد الدلالي – كما نرى هنا– هو القرآن الكريم، إذ إنه لم يعتمد –هنا مثلاً– على العرف اللغوي اساساً في التحديد الدلالي؛ لأنه قد يختلف من قبيلة لأخرى لظهور بعض التطورات الدلالية في بعض القبائل العربية.

ولو رجعنا إلى ابن فارس فنراه يذهب الى أن ((الدال والباء أصلٌ واحد صحيح مُنقاس، وهو حركةٌ على الارض أخفُّ من المشي. تقول: دَبَّ دبيباً. وكل مامشى على الارض فهو دابة))[٣٠]. فابن فارس يعتمدُ على الأصل في تحديده هذا، إذ إن كلَّ ما يمشي فهو دابة، ويدخل في ذلك البشر والسنانير وغيرها من الكائنات.

وأمّا أهل المرأة فكانوا يَرون دلالة (الدابة) تخصيصاً عرفياً متمثلاً ببعض الحيوانات، ويشير إلى ذلك يحيى بن حمزة العلوي قائلاً: ((فإنها جارية في وضعها اللغوي، على كلِّ ما يدبُّ من الحيوانات من الدودة إلى الفيل. ثم إنها اختصت ببعض البهائم، وهي ذوات الاربع من بين سائر ما يدبُّ، بالعرف اللغوي))[٣١].

بل ذهب بعض اللغويين القدماء إلى أن دلالة (دابة) قد خصصت عند الاطلاق على الفرس والبغل ويراه عرفاً طارئاً[٣٢]. ولذلك نرى أن الاختلاف بين الرجل وأهل المرأة إنَّما هو ((اختلافٌ بسبب كون أحد المتكلمين يستخدمها بالمعنى الخاص، والآخر يستخدمها بالمعنى اللغوي العام))[٣٣].

وقد رجع الامام علي«ع» إلى الأصل اللغوي العام؛ لأنه قد ورد في القرآن الكريم بهذه الدلالة، ولو رجعنا إلى ثلة من المفسرين، لوجدناهم يعتمدون على الدلالة الأصلية في تحديدهم للـ(دابة)، فالطبرسي كان دقيقاً في تحديده الدلالي عند تفسيره الآية ((وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى

اللّـهِ رِزْقُهَـا)) {٦، سورة هود} فيحدد دلالة الدابة قائلاً: ((الحي الذي من شأنه أن يدب، وقد صار في العرف مختصاً بنوع من الحيوان، وقد ورد القرآن بها على الاصل في قوله: (وَمَا مِن دَآبَّةٍ){٣٨، سورة الإنعام} (وَاللَّـهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ) {٤٥، سورة النور} ))( ). وهذا يدللُ على أهمية المرجعية القرآنية في التحديد الدلالي عند أئمة أهل البيت(عليهم السلام) سواء أكانوا قد صرحوا بذلك أم لم يصرحوا.

٢. تحديد الدلالة عن طريق التخصيص القرآني للكلمة:

وتكون دلالة اللفظ محددة بانتقالها من دلالة عامة الى دلالة خاصة باستعمال القرآن الكريم لهذه الدلالة الجديدة، ويمكن أن يكون التخصيص ذا أنماطٍ مختلفة كتضييق المعنى أو انتقاله عن طريق المجاز، فيكون عند الإطلاق وفي الاستعمال هو المتبادر الى الذهن ،وبذلك يصير حقيقة عرفية[٣٤]. والقرآن الكريم هو المسبب لهذا التطور الدلالي الذي يظهر في بعض الالفاظ عند العرب، ويمكن أن نرجع هذا التطور الى تطور يرجع الى النص القرآني إذ يحددها ابن فارس قائلاً: ((كانت العربُ في جاهليتها على إرثٍ من إرث أبائهم في لغاتهم وآدابهم... فلما جاء الله جلّ ثناؤه بالاسلام حالت أحوالٌ، ونُسخت ديانات، وأبطلت أمورٌ، ونُقلت من اللغة ألفاظ عن مواضع إلى مواضع أخر بزيادات زيدت، وشرائع شُرِعت، وشرائط شُرطت...))[٣٥]. وقد أسبغ الاسلام دلالات جديدة على الألفاظ القديمة باصطلاحات علمية جديدة قد استُمدتْ من الفقه والتشريع والتفسير[٣٦]، وهذه الدلالة المتطورة عن طريق الشرع قد تجلتْ في كلمات متعددة كالصوم والصلاة والزكاة والحج وغيرها، وهناك قسم آخر تطورت فيه دلالة بعض الكلمات لغوياً عن طريق الاستعمال القرآني[٣٧].

ويمكننا أن نمثلَ له بـ(زعم) إذ نقل عن عبد الأعلى مولى آل سام انه

قال ((حدثني أبو عبد الله«ع» بحديث، فقلتُ له: جعلت فداك أليس زعمت لي الساعة كذا وكذا؟ فقال: لا، فعظم عليَّ، فقلتُ: جعلت فداك بلى والله قد قلته، قال: نعم قد قلته أما علمت أنَّ كلَّ زعم في القرآن كذب))[٣٨].

ويُفهمُ من الحوار السابق الذي دار بين الامام الصادق«ع» وصاحبه، أن الأخير لم يفرقْ بين الزعم والقول، والتبس عليه الأمر في التعبير حتى حصل الاختلاف، وكان التصحيح من الامام الصادق«ع»، الذي فرّق بين الزعم والقول، وكان يعتقد أن (الزعم) داخل في دائرة الكذب معتمداً على مرجعية القرآن في عملية التصحيح هذه.

ولو رجعنا إلى اللغويين القدماء سنجدُ أنَّ (الزعم) عندهم يمكن أن يستعمل للدلالة على الباطل وعلى الحق ايضاً باختلاف النسبة، إذ ينقل الأزهري في تهذيبه عن ((أبي العباس عن ابن الأعرابيّ قال: الزَعْمُ يكون حقاً، ويكون باطلاً. وأنشد في الزَعْم الذي هو حَقّ:

وإنّي أَذينُ لكم أنه
سيُنجزكم ربّكم ما زَعَمْ

قال: والبيت لأُمَيَّة))[٣٩]. والنص صريحٌ في التعبير عن جواز الوجهين في استعمال (زعم) للدلالة على الحق وعلى الباطل معتمداً على شاهدٍ شعري منسوبٍ إلى أمية بن أبي الصلت[٤٠]، ونراه في موضع آخر من التهذيب ينقل عن أحدهم قائلاً: ((الزعم والتزاعم أكثر ما يقال فيما يُشَكَّ فيه ولا يُحقِّقُ وقد يكون الزعم بمعنى القول. ويروى للجعديّ يصف نوحاً:

نُودِيَ قُمْ واركبنْ بأهلك إنَّ
الله موفٍ للناس ما زَعَما

فهذا معناه التحقيق))[٤١].

ولو رجعنا الى نماذج أُخر من الشعر لوجدنا ذلك ظاهراً، ومنها أبيات النابغة الذبياني في وصف المتجِّردة إذ يقول[٤٢]:

زَعَمَ الهُمامُ بأنّ فاها باردٌ
زَعَمَ الهُمامُ –ولم أَذُقْه– أنه

عَذْبٌ مُقَبَّلُهُ شَهِيُّ المَورْدِ
عذبٌ إذا ما ذُقْتَه قلتَ: ازدَدِ

وقد حُدِدتْ دلالة الزعم هنا من بعض الشراح بأن ((الزَّعَم والزّعْم: القول، وهو الظن أيضاً...))[٤٣]. وقد ورد شاهد شعري آخر قيل في العصر الاموي يمكن أن يكون (الزعم) فيه داخلاً في القولين ،وأكثر الميل على القول الحق كما جاء عن ابن قيس الرقيات[٤٤]:

زَعَمَ ابنُ قيسٍ، وهو غيرُ مُكذَّبٍ
أنَّ القِباحَ برزقهنَّ غوالي

ومن كل ما سبق من القول نجدُ أن اللغويين كانوا مذبذبين في تحديد دلالة الزعم بين القول الصادق والقول الكاذب أو الذي يشك فيه، وقد تجلى هذا الرأي عند صاحب القاموس المحيط إذ ذهب إلى أنها تدل على ((القولُ الحقُّ، والباطلُ، والكَذِبُ، ضِدٌّ، وأكثر ما يقال فيما يُشكُّ فيه))[٤٥]. بل نجدُ أبا بكر الرازي يتابع أكثر العلماء في ما ذهبوا إليه في أثناء توضيحه دلالة ألفاظ القرآن في غريبه، إذ يحددُ الدلالة الجامعة للقولين قائلاً: ((الزعم –بفتح الزاي وضمها وكسرها–: القول، سواءً كان حقاً، أو باطلاً. قال الشاعر:

يقول هلكنا إن هلكتَ وإنّما
على الله أرزاق العباد كما زعم))[٤٦].

ويُعدُّ الراغب الأصفهاني من العلماء القلائل الذين ميزوا بين استعمال القرآن لـ(زعم) وسائر أنواع استعمالها في نصوص العربية، إذ كان يرى أنَّ ((الزَّعمَ: حِكاية قولٍ يكون مَظِنةً للكذب، ولهذا جاء في القرآن في كل موضع ذُمَّ القائلون به...))[٤٧].

ونلخص –من كلّ ما سبق– إلى أن دلالة (الزعم) كانت عامة تشملُ القول الصادق والكاذب والذي يُشكُّ فيه، وهذا ما تعضده الشوهد الشعرية الجاهلية وغيرها، غير أنَّ القرآن الكريم قد خصص دلالتها بالقول الكاذب أو المظنون به عن طريق التطور الدلالي الذي جرى عليها، بعد أن كانت تدل على مطلق القول كاذباً كان أم صادقاً، ولذا نجدُ أن الامام الصادق«» كان مستنداً إلى مرجعية القرآن في تخصيص دلالة (زعم) ولم

يكن معتمداً على أية إشارة أخرى غيرها.

ويمكن أن نلحظَ تطوراً دلالياً للفظة عربية كانت مستعملة بدلالة عامة، واستعمالها القرآن الكريم بدلالة خاصة. ونرى أن الامام علياً«» قد حثّ على استعمالها في موقف معين ونهى عن ترك استعمالها أو استعمال أيّ لفظ بديل منها، ونعني بها (الغائط) إذ يقول الامام عليٌ«ع» ((ولاتقولوا: صرتُ الى الخلاء، ولكن قولوا: كما قال الله تعالى (أَوْ جَاء أَحَدٌ مِّنكُم مِّن الْغَآئِطِ){٦، سورة المائدة} ))[٤٨].

وإذ كان قضاء الحاجة يعبّر عنه بألفاظ متعددة منها ((الحش، وهو البستان، وبالمستراح، والخلاء، والمبرز، والمذهب، والمتوضأ...))[٤٩] فإن الامام علياً«ع» لم يختر ايَّ لفظ يعبرُّ عن هذه الحاجة الانسانية سوى (الغائط) لأن الله عز وجل قد استعمالها في قرآنه إذ إن القرآن الكريم هو الذي خصص دلالتها بعد ان كانت ذات دلالة عامة. إذ يذهب السمين الحلبي في معجمهِ القرآني في مادة (غ و ط) قائلاً: ((وأصل الغائط: المكان المطمئن من الارض الذي يُواري منْ يدخل فيه. وكلُّ ما واراك فهو غائط فكنى به عن البراز لما كان الناس ينتابونه لقضاء الحاجة لانه يُواريهم ويغيبهم. وفي الحديث: (أن رجلاً جاءه فقال: يا رسول الله قُل لأهل الغائط يحسنوا مُخالطتي). أرادَ بالغائط هنا حقيقته، وهو الوادي المنخفض))[٥٠].

ويوضح الكلام السابق الدلالة الاصلية والدلالة المتطورة عنها عن طريق التخصيص، وهو تخصص قرآني عن طريق المجاز أو الكناية، ولذلك حددت لفظة (الغائط) للاستعمال في التعبير عن قضاء الحاجة قرآنياً.

٣. تحديد الدلالة عن طريق التفريق القرآني: اعتمد أئمة أهل البيت(عليهم السلام) تحديداً دلالياً للألفاظ قائماً على آلية التفريق بينها، ويرجع ذلك إلى وجود ألفاظ كثيرة في اللغة

العربيــة تتقــارب دلالاتهــا، وتتشــابه معانيها، إذ لاحظ العرب القدماء أن كثيراً من الألفاظ قد تطورت دلالتها بسبب كثرة الاستعمال وطول العهد، وأخذ الناس يستعملونها بمعنى واحد غير مهتمين بالفروق الدقيقية بينها، ولا متأملين للاختلاف فيها بحسب أصلها في اللغة[٥١]. ومن خصائص هذه الألفاظ المتقاربة هو أنها ((قد ترد في الاستعمال بمستوى واحد، غير أنها لم تكن في أصل وجودها في اللغة متساوية، ويستطيع المتأمل أن يُرجعها إلى اعتباراتها المتعددة وملامحها المتباينة))[٥٢]. ومعيار تفريق أئمة أهل البيت(عليهم السلام) بين الألفاظ هو مرجعية القرآن عن طريق استعماله لهذه الألفاظ نفسها، ولو رجعنا إلى أنموذجين لهذا التفريق لوجدنا أن الامام الصادق «ع» يمكن أن يشير إلى مرجعية القرآن في التفريق بين الألفاظ ظاهراً تارة ومضمراً تارة أخرى، ونرى أن المتلقي يستند إلى فهمه في حالة كون الاشارة إلى مرجعية القرآن مضمرة.

فمن الحالة الاولى ما جاء عن زرارة إذ يقول :((كرهتُ أن أسأل أبا جعفر «ع» فاحتلت مسألة لطيفة لأبلغ بها حاجتي منها، فقلت: أخبرني عمّن قتل مات؟ قال: (لا، الموت موت، والقتل قتل) فقلتُ له: ما أحدٌ يقتل إلا مات، قال: فقال: (يا زرارة قول الله أصدق من قولك قد فرّق بين القتل والموت في القرآن، فقال: (أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ) {١٤٤، سورة آل عمران} وقال (وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى الله تُحْشَرُونَ) {١٥٨، سورة آل عمران} فليس كما قلت يا زرارة، فالموت موت والقتل قتل)...))[٥٣].

ويحاول الامام«ع» في المحاورة السابقة أن يردَّ على زرارة في رؤيته للتقارب والترادف بين الموت والقتل، ويكون ردُّ الامام«ع» نابعاً من مرجعية القرآن اللغوية في تحقيق التفريق بين الموت والقتل ويعبرُّ عن ذلك الامام«ع» بأن قول الله أصدق من قولك في عدم التفريق بينهما، وذلك ما يعزز كلامنا من اعتمادهم على مرجعية القرآن الكريم في

تحديداتهم الدلالية، ولم نجدهم استندوا إلى مرجعية أهل اللغة في الشعر والنثر، وإن كان معظم اللغويين قد اشاروا الى الفرق بين الموت والقتل، فانَّ أبا هلال العسكري يستدل على الفرق بينهما عن طريق العامل الخارجي، فإذا ما كان من خارج الانسان فهو قتل، أما إن كان من فعل الله فهو موت، وإن انتقضت البنية الجسمانية للانسان فهو قتل، وان لم تنتقض فهو موت[٥٤]. وقريب من هذا ما يراه الكثير من اللغويين المحدثين و ((هو أن مات يعني فارق الحياة أما قتل فيعني أن فلاناً جعل فلاناً يُفارق الحياة، فكأن الفعل قتل يفيد السببية))[٥٥].

وفي أنموذج آخر يميل الامام الصادق«ع» إلى التفريق بين اللفظين دلالياً ، لكنه يلمحُ للمرجعية القرآنية التي اعتمدعليها في عملية التفريق هذه، ويفهم المتلقي كلامه بسهولة عن طريق بيان دلالة التفريق بين اللفظين، ويكون ذلك بتوجيه الامام«ع» للمتلقي بترك استعمال لفظ معين في سياق محدد واستبداله بلفظ آخر في السياق نفسه، كي يكون معبراً ودقيقاً في توصيف قصد المتكلم ومراده في ضوء مرجعية القرآن.

ومارُوِيَ عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله يوضح لنا ذلك ،إذ يقول لأبي عبد الله«ع»: ((المنكر لهذا الأمر من بني هاشم وغيرهم سواء؟ فقال: لا تقل المنكر، ولكن قل: الجاحد من بني هاشم وغيرهم، قال أبو الحسن: فتفكرتُ فيه فذكرتُ قول الله عزّ وجلّ في إخوة يوسف (فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنكِرُونَ){٥٨، سورة يوسف} ))[٥٦].

إنَّ التأمل في الحوار السابق يقود إلى أن الإمام «ع» كان في تصحيحه وتحديده الدلالي للفظي (المنكر والجاحد) دقيقاً، لان اللفظ المعبرُّ عن هذه الحالة التي أشار إليها المحاور هي الجحود لا الإنكار؛ والسبب في ذلك راجع الى أن المعني بالكلام من أهل البيت، وله معرفة باستحقاق

الامام للإمامة، ولكنه جاحد بها لا منكر لها كما أشار المحاور.

ولأن الإنكار لايكون الا عن جهل، فقد ذهب الراغب الأصفهاني إلى ذلك قائلاً في أن :((الجحود: نفي ما في القلب إثباته وإثبات مافي القلب نفيه...))[٥٧] أما الإنكار فإنه: ((ضدُّ العرفان. يقال: أنكرتُ كذا، ونكرتُ، وأصله أن يَردَ على القلب ما لا يتصوَّرُهُ، وذلك ضرب من الجهل...))[٥٨] فالجامع في الاستعمال القرآني ((للإنكار – والجحود)) هو اشتراكهما في معنى النفي، وافتراقهما في غير ذلك، إذ إن للجحود ملمحاً مميزاً يتحدد في إنكار الشيء الظاهر مع العلم به، إما الإنكار فيتحدد بعدم العلم بالشيء أو خفاء دليله[٥٩]. ولذلك يكون الجحود محدداً في إنكار الشيء الظاهر؛ لكونه معروفاً سابقاً، أما الإنكار فلا يكون الا لمن خفيت على الانسان حكمته وعلمه ،ولذلك وقع الإنكار في موقع الجهل[٦٠]، والجاهل ليس كالعالم في نفي الأشياء.

٤. تحديد الدلالة عن طريق السياق القرآني :للسياق أثرٌ كبيرٌ في تحديد دلالة الألفاظ، ويقصد به ((ما يصاحب اللفظ مما يساعد على توضيح المعنى وقد يكون التوضيح بما تَرِدُ فيه اللفظة من الاستعمال؛ وقد يكون ما يصاحب اللفظ من غير الكلام مفسراً للكلام؛ وقد تكون العلاقة بين هذا الكلام وبين شيء آخر، كلاماً كان أو غير كلام...))[٦١].

وقد وردتْ عن أئمة أهل البيت(عليهم السلام) تحديدات دلالية لبعض الألفاظ استندوا فيها إلى ورودها في السياق القرآني، إذ إن السياق القرآني كان الباعث الأساس في تحديد دلالات هذه الألفاظ وبيانها بدقة، ومنها ما جاء عن أبي عبد الله الصادق«ع» أنه قال: ((الحاجُّ لايملقُ أبداً، قال: (أي الراوي) وما الإملاق؟ قال: الافلاس، ثم قال: (وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُم) {٣١، سورة الإسراء}))[٦٢] فالامام«ع» لم يعتمد

في بيان دلالة (الإملاق) على مرادفها فحسب ،ولكنه حاول أن يعزز من وضوح دلالتها في ذهن المتلقي عن طريق إيراده للسياق القرآني الذي استعملها، إذ يدخل هذا في باب التفسير بالسياق اللغوي الذي يعد من الجوانب المهمة في ايضاح دلالات المفردات المبهمة[٦٣].

غير أن ما لاحظنا أهميته في التحديدات الدلالية لأئمة أهل البيت(عليهم السلام) ما ورد في الألفاظ ذات الدلالات النسبية، إذ توجدُ في اللغة العربية كلمات تكون دلالتها ذات معنى نسبي نحو الصغير والكبير والثقيل والخفيف والقريب والبعيد والكثير والقليل وغيرها من الألفاظ[٦٤]. ويختلف في تقدير دلالات هذه الألفاظ وتحديدها من شخص لآخر، ومن وقت لآخر، إذ قد يكون ماهو قريب منك بعيداً في نظر غيرك، ومايكون اليوم قريباً يمكن أن تتحدث عن بُعدهِ بعد ذلك، ويتوقف الأمر كله على الحالة التي يعيشها المتكلم وعلى سياق الحوار العام[٦٥]. ويكون سياق الحوار داخلاً في السياق غير اللغوي، إذ إن هناك عناصر غير لغوية تكون سبباً رئيساً في تحديد المعنى بل يمكن أن نعدَّها جزءاً من معنى الكلام: ويتمثل ذلك بجوانب متعددة كشخصية المخاطب، وشخصية المتكلم، وما يتشكل بينهما من علاقات في إثناء الكلام، فضلاً عن ما يحيط بالكلام من ظروف و ملابسات ذات صلة به[٦٦].

وتعد الألفاظ ذات الدلالات النسبية في الأكثر دالة على عدد أو حجم أو وزن أو مسافة[٦٧]. لذلك نجد حولها الكثير من الاختلافات والغموض في تحديد دلالاتها، والمتأمل في التحديدات الدلالية لهذه الألفاظ عند أئمة أهل البيت نجدها ترجع إلى أمر فقهي مُلح ألا وهو الوفاء بالنذر، فكان أكثر السائلين يريدون تحديداً دلالياً قائماً على أصل قاطع ومحدد، وهذا الأصل هو القرآن الكريم.

وسنحاول أن نسلط الضوء على أبرز هذه الألفاظ وهي (الكثير، والقديم، والجزء)، التي حُدِدتْ دلالياً من أئمة

أهل البيت عن طريق السياق القرآني، إذ تنقل كتب الحديث أن المتوكل العباسي قد مرض فنذر إن شُفيَ من مرضه أن يتصدق بمالٍ كثير، فلمّا شُفيَ سأل الفقهاء عن المال الكثير، فاختلفوا فيما بينهم، فبعضهم قال عشرة آلاف والآخر مئة ألف، واقترح أحد ندمائه سؤال الامام محمد الجواد«ع» فسأله ((عن حدِّ المال الكثير فقال: الكثير ثمانون، فقال له جعفر (أي الراوي): يا سيدي إنّه يسألني عن العلّة فيه، فقال له أبو الحسن«ع»: إنَّ الله عز وجل يقول: (لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ){٢٥، سورة التوبة} فَعدّدنا تلك المواطن فكانت ثمانين))[٦٨]. فاعتماد الامام الجواد«ع» على السياق القرآني غير اللغوي للآية الكريمة هو الذي حدد العدد الذي يمكن أن يتصدق به المتوكل كي يفي بنذره.

وقد ورد عن طريق الامام الرضا«ع» تحديد دلالة (القديم) لرجل أراد أن يفي بنذره إذ سُئِلَ من ابن أبي سعيد في ((رجل قال عند موته: كلُّ مملوك لي قديم فهو حرٌّ لوجه الله. فقال: نعم، إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه: (حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ) {٣٩، سورة يس} فما كان من مماليكه أتى له ستة أشهر فهو قديم حرٌّ))[٦٩]. وتدخل تحديد دلالة (القديم) هنا في السياق القرآني غير اللغوي الذي يمكن ان يعتمد الفهم فيه ((على العرف السائد او التاريخ او الجغرافيا او العلاقات السائدة بين عناصر الموقف الذي حدث فيه إنتاج النص))[٧٠]. وكان التحديد هنا يتعلق بظروف (العرجون) الذي هو العذق اليابس العتيق للنخلة ويصير إلى تلك الحالة في كل ستة اشهر[٧١].

وقد اختلف القضاةُ في عصر أبي جعفر المنصور في رجل أوصى بجزء من ماله، فلم يعلموا كم الجزء، واشتكوا إلى المنصور، فسُئِلَ عنها أبو جعفر الصادق«» فقال :((هذا في كتاب الله بيّن إن الله يقول: لما قال ابراهيم (رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى) إلى قوله (كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ

جُـزْءًا) {٢٦٠، سـورة البقـرة} فكانـت الطيـر أربعـة والجبـال عشـرة، يخـرج الرجـل مـن كـل عشـرة أجـزاء جـزءاً واحداً..))[٧٢] وهذا ما يدخل في باب السياق القرآني غير اللغوي في تحديد دلالـة (الجـزء) ومـن ثـم تحقيقهـا فـي إبراء وصية الرجل.

الخاتمـة :حـاول الباحث أن يبينَّ آليـة أئمـة أهـل البيـت(عليهم السـلام) فـي تحديـد دلالات الألفـاظ، وقـد كشـفنا اعتمادهم على مرجعية القرآن اللغوية فـي التحديـد، وعـدم اعتمـادهم علـى مرجعيـة الشـعر العربـي فـي التحديـد الـدلالي للألفـاظ. وأشـرنا إلـى عمـق الصـراع بـين المـرجعيتين القرآنيـة والشـعرية فـي عمليـة توظيفهـا فـي الـدرس اللغـوي عمومـاً والـدلالي خصوصـاً، ويمكننـا أن نفيـد مـن محـاورتي الامـام علـي«ع» مـع والـد الفـرزدق الشـاعر، ومعاويـة بـن أبـي سفيان مـع الحـارث بـن نوفـل و ابنـه لبيـان عمـق الصـراع المرجعـي بـين القـرآن والشـعر، ودور السـلطة فـي تكريس ذلك.

وكـان رجـوع أئمـة أهـل البيـت(عليهم السـلام) إلـى القـرآن الكـريم فـي تحديداتهم الدلالية للألفاظ قائماً على اسـتثمار محـاوراتهم مـع أصـحابهم لبيان ذلك، أو في توجيههم لاتباعهم في تصحيح بعض الألفاظ المستعملة على وفق مرجعية القرآن اللغوية، وقد يشيرون إلى مرجعية القرآن في هذه الحوار بصورة ظاهرة ،وقد يعتمدون على التلميح أحياناً اخرى.

وقد رصد البحث بعض الألفاظ التي حُـدِدتْ دلاليـاً مـن أئمـة أهـل البيـت(عليهم السـلام) علـى وفـق مرجعية القرآن اللغوية، وكان الرصد مُعتمداً على أربع طرائق وهي:

١.تحديـد دلالـة الكلمـة علـى وفـق الاصل الدلالي لها في القرآن الكريم، وعـدم الاعتمـاد علـى التطـور الـذي جرى عليها بعد استعمال القرآن لها، وهـو مـا طبـق علـى كلمتـين وهمـا: (طمث) و (الدواب).

٢.تحديـد دلالـة الكلمـة علـى وفـق تخصيص القرآن لها، وهو ما برز في كلمتين رُصِدَ فيهما تطور الدلالة من

التعميم إلى التخصيص الذي استعمله القرآن الكريم في (زعم، الغائط).

٣.وتحديد الدلالة هذا قائمٌ على وفق تفريق القرآن الكريم بين الكلمات المتقاربة أو المترادفة، وقد أشرنا إليه في أنموذجين أولهما (الموت – القتل) وثانيهما (المنكر–الجاحد).

٤.تحديد الدلالة على وفق السياق القرآني، وهو ما كان بشقيه اللغوي وغير اللغوي، وما لاحظناه عند أئمة أهل البيت(عليهم السلام) في اعتمادهم على السياق القرآني غير اللغوي في تحديدهم الألفاظ ذات الدلالات النسبية، التي يحتاج بعض الأفراد إلى معرفتها للوفاء بالنذور والوصايا.

وتعدُ هذه الطرائق الأربع التي ذكرناها ركيزة أساسية في ما ذهبنا إليه من أن أئمة أهل البيت(عليهم السلام) كانوا يعتمدون على مرجعية القرآن في تحديداتهم الدلالية للألفاظ العربية المستعملة في عصرهم.

## هوامش البحث

(١) ينظر بحوث ومقالات في اللغة د. رمضان عبد التواب١٤١.

(٢) الاتقان في علوم القرآن جلال الدين السيوطي تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم ٥١/٢.

(٣) البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد الزركشي تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم ٢٠٦/١.

(٤) الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ٥١/٢.

(٥) ينظر الشعر الجاهلي وأثره في تفسير معاني القرآن الكريم حتى نهاية القرن الثالث الهجري لمحمد محمد يوسف الجطلاوي ١٠٥-١٠٦.

(٦) المرجع نفسه ١٠٥.

(٧) ينظر تاريخ التراث العربي فؤاد سزكين ترجمة د. محمود فهمي حجازي وآخرين ٦٤/١، وينظر بحوث ومقالات في اللغة د. رمضان عبد النواب ١٤٢.

(٨) الشاهد في المعجم اللغوي – بحث في التعريف وتطوره. د. رياض زكي قاسم ٨٠، بحث في ضمن المثال والشاهد في كتب النحويين والمعجميين العرب وقائع ندوة جامعة ليون ٢.

(٩) الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي جعفر محمد بن سعدان الكوفي، قرأه وشرحه محمد خليل٧٢.

(١٠) البرهان في علوم القرآن للزركشي ٧٤/٢-٧٥.

(١١) يُنظر مفهوم الشعر في القرآن الكريم د. يحيى الشيخ صالح ٢٥٣ وما بعدها.

(١٢) ينظر البرهان في علوم القرآن للزركشي ١٠٤/٢ وما بعدها.

(١٣) ينظر أخبار النحويين البصريين للسيرافي تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، ١٠٣، وما بعدها وينظر نزهة الالباء في طبقات الادباء لابي البركات الانباري تحقيق د. عطية عامر ٦٩ وما بعدها.

(١٤) ينظر التفسير اللغوي لغريب القرآن بالشعر عند ابن عباس د. حمدي الشيخ ١٦٦.

(١٥) ينظر الأصول المنهجية للتفسير الموضوعي في القرآن الكريم السيد مرتضى جمال الدين ٧٩.

(١٦) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم ٤٤٠/٢٠.

(١٧) ينظر الاسلام والشعر د. سامي مكي العاني ١٨ وما بعدها.

(١٨) المصون في الأدب لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق عبد السلام هارون ١٣٣.

(١٩) ينظر المعلقات سيرة وتاريخاً نجيب محمد البهبيتي ١٢١ وما بعدها.

(٢٠) ينظر أهل البيت والقرآن الكريم الشيخ محمد هادي معرفة ١١ وما بعدها.

(٢٢) ينظر التغير الدلالي وأثره في فهم النص القرآن د. محمد بن علي الجيلاني ١٠٠، وينظر الدلالة والمعنى دراسة تطبيقية د. عقيد خالد حمودي الغراوي د. عماد الداينى ٣٣٩.

(٢٣) النوادر للسيد ضياء الدين أبي الرضا الراوندي، تحقيق سعيد رضا علي عسكري١٩٤ -١٩٥.

(٢٤) المجمل في اللغة لابن فارس، تحقيق الشيخ هادي حسن حمودي ٣٣١/٣.

(٢٥) ينظر الجمهرة لابن دريد، تحقيق د. منير رمزي البعلبكي ٤٢٦/١.

(٢٦) الأضداد في كلام العرب لأبي الطيب اللغوي، تحقيق د. عزة حسن ١٣١.

(٢٧) أساس البلاغة للزمخشري ٤٧٠.

(٢٨) مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون :٣٥٩/٢.

(٢٩) ينظر كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني، تحقيق عبد العليم الضحاوي ٢٠٩/٢ وينظر مقاييس اللغة لابن فارس ،تحقيق عبد السلام هارون ٤٢٢/٣-٤٢٣.

(٣٠) الفروع من الكافي ثقة الاسلام الكليني ،صححه وقابله وعلق عليه علي أكبر الغفاري، ٥٦١/٥، "والسنانير هي القطط".

(٣١) معجم مقاييس اللغة لأبي الحسن أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون ٢٦٣/٢.

(٣٢) كتاب الطراز ليحيى بن حمزة العلوي ٥٣/١.

(٣٣) ينظر المصباح المنير للفيومي ١٠٠.

(٣٤) المعنى وظلال المعنى د. محمد محمد يونس علي ١٨١.

(٣٥) مجمع البيان لعلوم القرآن أبو علي الطبرسي، ٢٦٩/٥، وينظر الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ،تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ٤٩٧/٢، ٣١٣/١٥.

(٣٦) ينظر التغيير الدلالي وأثره في فهم النص القرآني د. محمد بن علي الجيلاني ١٠٠-١٠١ وينظر علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي د. هادي نهر ٦٢٢-٦٢٣.

(٣٧) الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر ٧٨ وما بعدها ينظر.

(٣٨) ينظر نظرات في علم دلالة الألفاظ عند أحمد بن فارس اللغوي د. غازي مختار طليمات ٨٢.

(٣٩) ينظر مصطلحات الدلالة العربية دراسة في ضوء علم اللغة الحديث د. جاسم محمد العبود ١٨٥.

(٤٠) أصول الكافي للكليني، تحقيق علي أكبر الغفاري ٣٤٢/٢.

(٤١) تهذيب اللغة لأبي منصور الازهري ،تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ١٥٦/٢.

(٤٢) ينظر أمية بن أبي الصلت حياته وشعره، دراسة وتحقيق د. بهجة عبد الغفور الحديثي ٢٦٤.

(٤٣) تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ١٥٩/٢.

(٤٤) ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم ٩٥.

(٤٥) شرح الأشعار الستة الجاهلية للوزير ابي بكر عاصم البطليوسي، تحقيق ناصيف سليمان عواد، ٤٧٩/١ وما بعدها، وينظر ٣٥١/١.

(٤٦) شعر ابن قيس الرقيات بين السياسة والغزل ،تحقيق ودراسة د. ابراهيم عبد الرحمن محمد ٢٢١.

(٤٧) القاموس المحيط لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي ،تقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي، ١٠٣٠.

(٤٨) تفسير غريب القرآن الكريم لأبي بكر الرازي، تحقيق د. حسين ألمالي ٤٤٩.

(٤٩) مفردات ألفاظ القرآن الراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان داوودي ٣٨.

(٥٠) النوادر لضياء الدين الراوندي ١٩٤.

(٥١) كتاب الكناية والتعريض لأبي منصور الثعالبي، تحقيق أسامة البحيري ٨٣.

(٥٢) عُمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ السمين الحلبي، تحقيق محمد التونجي ٢١٧/٣.

(٥٣) ينظر الترادف في اللغة حاكم مالك لعيبي ٢٢٢.

(٥٤) الفروق اللغوية في العربية د. علي كاظم المشري ١٩٢.

(٥٥) مختصر بصائر الدرجات للشيخ عز الدين الحسن بن سليمان الحلي، تحقيق مشتاق المظفر ٩٢-٩٣.

(٥٦) ينظر الفروق في اللغة لابي هلال العسكري ٩٧.

(٥٧) دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن د. صلاح حسنين ٢٧٩.

(٥٨) أصول الكافي للكليني ٣٧٧/١-٣٧٨.

(٥٩) مفردات ألفاظ القرآن للراغب ١٨٧.

(٦٠) المصدر نفسه ٨٢٣.

(٦١) ينظر معجم الفروق الدلالية في القرآن الكريم د. محمد محمد داود ١٧٦.

(٦٢) ينظر دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني د. محمد ياس خضير الدوري ١٩٣.

(٦٣) المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث د. محمد أحمد أبو الفرج ١١٦.

(٦٤) تفسير العياشي لأبي النصر محمد بن مسعود العياشي ،تصحيح السيد هاشم الرسولي المحلاّتي ٣١٣/٢.

(٦٥) ينظر المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث د. محمد أحمد أبو الفرج ١١٦ وما بعدها.

(٦٦) ينظر علم الدلالة (علم المعنى) د. محمد علي الخولي ٧١.

(٦٧) ينظر المرجع نفسه ٧٢.

(٦٨) ينظر علم اللغة مقدمة للقارئ العربي د. محمود السعران ٢٦٣.

(٦٩) ينظر علم الدلالة (علم المعنى) د. محمد علي الخولي ٧٢.

(٧٠) الفروع من الكافي للكليني ٤٦٣/٧-٤٦٤، وينظر مجمع البيان للطبرسي ٣٣/٥.

(٧١) معاني الأخبار للشيخ الصدوق، صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري ٢١٩.

(٧٢) مقالات في اللغة والادب د. تمام حسان ٧٧/٢.

(٧٣) ينظر مجمع البيان للطبرسي ٣٠١/٨.

(٧٤) تفسير العياشي ١٦٣/١.